

تعبئة إمكانات المهاجرين

تستطيع إفريقيا الاستعانة ببعض طيورها المهاجرة التي تعد بالملايين في الخارج حتى تساعد في جهود التنمية



ديليب راثا وسونيا بلازا
Dilip Ratha and Sonia Plaza

مسافرون يصعدون إلى طائرة في نيروبي، كينيا.

المهاجرين، لكن إحصاءات الهجرة لا ترصدتهم في العادة. وحتى في حالة جودة البيانات، فإن تقدير حجم المهاجرين أمر صعب. وتزداد صعوبته بالنسبة للمهاجرين الأفارقة نظرا لعدم اكتمال البيانات المتاحة في أغلب الأحيان. وباستخدام تعريف ضيق لكنه ملائم للمهاجرين بوصفهم «السكان المولودين في الخارج» نجد أن إجمالي المهاجرين من البلدان الإفريقية قد بلغ ٣٠.٦ مليون شخص في ٢٠١٠ (دراسة البنك الدولي «World Bank, 2011»). ونصف هذا العدد تقريبا هاجر إلى بلدان أخرى داخل إفريقيا. وكانت أوروبا هي المقصد الرئيس للباقيين (انظر الشكل).

ويجه أكثر من ٩٠٪ من المهاجرين من شمال إفريقيا إلى بلدان خارج المنطقة، وإلى أوروبا الغربية على وجه الخصوص. لكن هناك ما يقرب من ثلثي

من هم المهاجرون؟

يمكن تعريف المهاجرين بأنهم مجموعة من الأشخاص هاجروا مع ذريتهم ويحتفظون بعلاقات مع وطنهم. وتعرف وزارة الخارجية الأمريكية المهاجرين بأنهم مجموعات مهاجرة تشترك في السمات الآتية: التشتت سواء كان طوعيا أو غير طوعي، بين مختلف الحدود الاجتماعية الثقافية وعلى الأقل عبر حدود سياسية واحدة؛ والاحتفاظ بذاكرة جماعية وتصورات مختلفة عن الوطن؛ والالتزام بالإبقاء على ذكرى الوطن حية من خلال القيام بأعمال رمزية ومباشرة؛ وبقاء مسألة العودة في الأذهان، وإن لم يكن هناك التزام بالضرورة بالقيام بذلك؛ ووعي وارتباط الهوية بالوطن يُعبر عنها من خلال وسائل إعلام الجالية المهاجرة، وإنشاء جمعيات أو منظمات للمهاجرين والتواصل عبر شبكة الإنترنت.

ويعرف الاتحاد الإفريقي المهاجرين الأفارقة بأنهم «أناس من أصول إفريقية يعيشون خارج القارة، بغض النظر عن مواطنهم وجنسيتهم، ومن منهم لديه الاستعداد للمساهمة في تنمية القارة وبناء الاتحاد الإفريقي».

يزال المهاجرون من إفريقيا يشكلون في معظم الأحيان مصدرا للجدل المستمر. فقد هاجر أكثر من ٣٠ مليون شخصا رسميا من شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويرتفع هذا العدد بشكل حاد بحساب أعداد المهاجرين غير المسجلين من الأطفال والأحفاد، رغم عدم توافر البيانات التقديرية الجيدة.

ويرسل أعضاء هذه الفئة من السكان (انظر الإطار) أكثر من ٤٠ مليار دولار كل عام للمقيمين في أوطانهم أو أرض أجدادهم. لكن هذه الأوطان محرومة من مهارات المهاجرين ومعارفهم وقدراتهم في ريادة الأعمال، ناهيك عن عشرات المليارات من الدولارات التي لا يرسلونها لأوطانهم كل عام ويدخرونها خارج إفريقيا. وإقناع هؤلاء المهاجرين وذريتهم بالعودة هو أمل بعيد المنال بشكل عام. ورغم أن كثيرا منهم، وربما الأغلبية، يكونون مشاعر جياشة نحو أوطانهم، فقد غادروها لسبب أو آخر.

غير أن التصورات تتغير باستمرار. فالاغتراب له جوانب طيبة كثيرة بخلاف التحويلات، وقد بدأ الخبراء يعتقدون بأن حتى خسارة العمالة الماهرة له جانب مفيد. وربما كان الأمر الأهم هو أن المهاجرين الأفارقة يسهمون في مساعدة أوطانهم على التطور، وقد بدأت البلدان الإفريقية في بذل الجهود للاستعانة بمهارات وموارد المهاجرين وذريتهم.

ما حجم هذه الهجرة؟

إن تقدير حجم هؤلاء المهاجرين هو أمر معقد، حيث يتمثل جانب من هذه المعادلة في مكان ميلاد الشخص ووقت هجرته وكيفية تعريفه لنفسه. فعلى سبيل المثال، توضع تقديرات حجم المهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة باستخدام بيانات «محل ميلاد المولودين في الخارج» والمتاحة من تعداد السكان الأمريكي. وتصنف بلدان عديدة أطفال المهاجرين على أساس عرق الأب أو الأم، مما يترتب عليه زيادة تقديرات حجم المهاجرين مقارنة بالتصنيف القائم على محل الميلاد. وقد يعتبر المهاجرون المؤقتون والجيل الثاني وما يليه من المهاجرين جزءا من

المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يهاجرون إلى بلدان أخرى داخل المنطقة، حيث يظل معظمهم داخل المناطق الفرعية (على سبيل المثال، يبقى مهاجرو غرب إفريقيا أساسا داخل غرب إفريقيا).

الاستفادة من المهاجرين

تتركز أغلب الأبحاث المعنية بمساهمات المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ على المهاجرين الحاصلين على التعليم العالي ممن يعيشون في أوروبا وفي الولايات المتحدة. غير أن المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة والعالية على حد سواء - خارج إفريقيا أو داخلها - يشتركون في تقديم المساهمات لأوطانهم - بما في ذلك تحويلات المغتربين، والتجارة والاستثمار، ونقل المهارات والتكنولوجيا. تحويلات المغتربين: أرسل المهاجرون الأفارقة ٤٠ مليار دولار على الأقل في هيئة تحويلات إلى البلدان الإفريقية في عام ٢٠١٠. ويعتقد أن الحجم الحقيقي لتدفقات هذه التحويلات، بما في ذلك التدفقات غير المسجلة، أكبر كثيرا. وتحويلات المغتربين هي أبرز رابطة ملموسة بين الهجرة والتنمية. فهذه التحويلات هي مصدر كبير للتمويل في كثير من البلدان الإفريقية: في ليسوتو، تقارب ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفي الرأس الأخضر والسنغال وتوغو تربو على ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي مصر تتجاوز تحويلات المغتربين دخل قناة السويس، وتزيد عن عوائد السياحة في المغرب.

وتنزع التحويلات لأن تكون مستقرة نسبيا، وقد يكون سلوكها مضادا للاتجاهات الدورية- لأن الأقارب والأصدقاء كثيرا ما يرسلون المزيد عندما يكون البلد المتلقي في حالة انكماش اقتصادي أو يعاني من كارثة (دراسة "Mohapatra, Joseph, and Ratha, 2009"). وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كانت هذه التحويلات أكثر استقرارا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسندات الدين الخاص وأسهم رأس المال. ومع ذلك، فإن حتى التذبذبات الصغيرة في تدفقات التحويلات الوافدة يمكن أن تثير تحديات للاقتصاد الكلي في البلدان المتلقية خاصة تلك التي تتلقى تدفقات وافدة كبيرة.

وتسهم تحويلات المغتربين بدور مهم في الحد من نسبة انتشار الفقر

والتخفيف من وطأته. ذلك أنها تساعد الأسر المعيشية على تنويع مصادر الدخل بينما توفر مصدرا مطلوبيا بشدة للمدخرات ورأس المال اللازمين للاستثمار. وترتبط هذه التحويلات كذلك بزيادة استثمار الأسر المعيشية في التعليم والمشروعات والصحة- وجميعها لها مردود اجتماعي مرتفع في أغلب الأحوال. ومع ذلك، تتباين الأدلة حول مدى تأثير تحويلات المغتربين في النمو الاقتصادي. ويحول كثير من المهاجرين أموالا لأسرهم المعيشية في بلدان المنشأ لأغراض استثمارية. وتبين المعلومات المستمدة من المسوح الأسرية أن الأسر الإفريقية التي تتلقى تحويلات دولية من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كانت تقوم باستثمارات منتجة كحشاء المعدات الزراعية، وبناء المنازل أو تأسيس المشروعات، أو شراء الأراضي، أو تحسين المزارع، وكانت بوركينافاسو وكينيا ونيجيريا والسنغال وأوغندا من بين البلدان التي أجريت فيها هذه المسوح. وتستثمر الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات من بلدان إفريقية أخرى في أنشطة الأعمال وفي الإسكان، وإن كانت بدرجة أقل من الأسر التي تتلقى التحويلات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ورغم أن تحويلات المغتربين توفر حبل النجاة للفقراء في كثير من البلدان الإفريقية، فإن إرسال النقود لإفريقيا يظل مكلفا (انظر "خفض تكلفة إرسال المال إلى الوطن"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١١). والواقع أن متوسط رسوم التحويلات لإفريقيا يزيد على ١٠٪ من أصل المبلغ، وهي أعلى نسبة بين المناطق النامية. بل وغالبا ما تكون رسوم التحويلات أعلى فيما بين الأقاليم داخل إفريقيا لأن العملات غير قابلة للتحويل في كثير من الأحيان، أو لأن عمولات تحويل النقد الأجنبي باهظة.

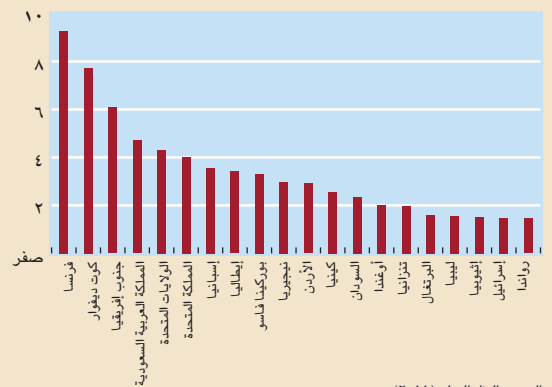
وتدفقات التجارة والاستثمار: يفضل المهاجرون سلع بلدان المنشأ وخدماتها، وبذلك يدعمون «تجارة الحنين للوطن» في المنتجات العرقية. والأهم أن المهاجرين يعملون على تيسير التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار بين البلد الذي يقيمون فيه وبلد المنشأ وذلك بالتوفيق بين منتجي السلع الاستهلاكية في بلد ما وبين الموزعين المناسبين في البلد الآخر، وبين القائمين بعمليات التجميع وبين موردي المكونات الملائمين. وتسهم وحدة اللغة أو الخلفية الثقافية في تيسير التواصل والتفاهم فيما يتعلق بوثائق النقل والإجراءات والقواعد التنظيمية.

ويستعين بعض الهيئات الحكومية والشركات الخاصة في البلدان الإفريقية بالمهاجرين للحصول على معلومات عن الأسواق في البلدان التي يعيشون فيها. ومن بين الأنشطة التي يمارسها المهاجرون إنشاء المجالس التجارية والمشاركة في البعثات التجارية وشبكات الأعمال. وتدعم السفارات الإثيوبية والكينية والأوغندية في لندن وفي واشنطن منظمات الأعمال والتجارة لجذب المستثمرين من المهاجرين، والتوفيق بين الموردين والمصدرين.

ويستطيع أعضاء الجالية المهاجرة أن يكونوا العامل المحفز على تنمية أسواق رأس المال في بلدان المنشأ بتنويع قاعدة الاستثمار، واستحداث منتجات مالية جديدة، وتوفير مصادر للتمويل يعتمد عليها. ويمكنهم كذلك زيادة التدفقات الاستثمارية بين البلدان المرسل والبلدان المتلقية نظرا لأنهم يملكون المعلومات المهمة التي قد تسهم في التعرف على فرص الاستثمار وتيسير الامتثال للاشتراطات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، قد يكون هؤلاء المهاجرون أكثر استعدادا من غيرهم من المستثمرين للمخاطرة في بلد المنشأ لأنهم أقدر على تقييم فرص الاستثمار ولديهم اتصالات تسهل عملية الاستثمار. ويستطيع

الرحيل عن الوطن

توجه كثير من المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، لكن عددا كبيرا منهم هاجر إلى بلدان إفريقية أخرى. (مقصد المهاجرين، % من الإجمالي)



المصدر: البنك الدولي (٢٠١١).

المستثمرون المحتملون أن يحسنوا ربحيتهم باستغلال خبرة أعضاء الجاليات المهاجرة.

وتتطلع إثيوبيا ورواندا وغانا وكينيا ونيجيريا وبلدان أخرى إلى الاستفادة من المهاجرين في دعم الاستثمارات في أوطانهم. وقد دعمت كل من الحكومات والقطاع الخاص مندييات الأعمال لجذب المستثمرين المهاجرين. وتوفر هيئات تشجيع الاستثمار الإفريقية في إثيوبيا وأوغندا وغانا ونيجيريا، على سبيل المثال، المعلومات وفرص الارتباط للمستثمرين، بما في ذلك المستثمرين المهاجرين. وتقدم بعض الشركات الخاصة وجمعيات المهاجرين الأفارقة أيضا معلومات حول فرص الاستثمار والتعاقد من الباطن في أوطانهم وتسهيل الاتصالات بين التجار في بلدان المقصد والبلدان الأصلية.

مستثمرو المهجر يمكن أن يمثلوا مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من المستثمرين الأجانب الآخرين بسبب معرفتهم بأحوال بلد المنشأ.

سندات المهاجرين: يدخر المهاجرون الأفارقة من كل أنحاء العالم ما يقدر بمبلغ ٥٣ مليار دولار سنويا. فإذا أمكن إقناع واحد من كل ١٠ أعضاء من الجاليات المهاجرة باستثمار ألف دولار في بلده الأصلي، فستستطيع إفريقيا أن تجمع ٣ مليارات دولار في السنة لتمويل التنمية.

ويمكن تعبئة أموال المهاجرين من خلال إصدار سند المهاجرين، وهو أداة لادخار التجزئة يتم تسويقها لأعضاء الجاليات المهاجرة. وتستطيع حكومات البلدان النامية (أو شركات خاصة لها سمعة جيدة في البلدان النامية) الاستفادة بثروة المهاجرين الفقراء نسبيا (ولكنهم من ذوي الدراية المالية) ببيع مثل هذه السندات بفتات صغيرة (من ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار). ويمكن أن يتابع الأسهم بفتات أكبر للمهاجرين الأكثر ثراء، ومجموعات المهاجرين، والمؤسسات الاستثمارية.

ويمكن استخدام النقود المعبأة من خلال إصدارات المهاجرين لتمويل المشروعات ذات الأهمية بالنسبة للمهاجرين في الخارج - كمشروعات الإسكان والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية التي لها فوائد ملموسة لأسرهم أو للمجتمع في الوطن. وتستطيع سندات المهاجرين أن تستثمر الروابط العاطفية - الرغبة في رد الجميل - لدى أعضاء الجالية المهاجرة، ويمكن أن تساعد في تقليل تكلفة تمويل مشروعات التنمية في الوطن. ونظرا لأن مدخرات المهاجرين يتم الاحتفاظ بها في الأغلب كنفود توضع «تحت المرتبة» أو في حسابات مصرفية منخفضة العائد في بلدان المقصد، فإن تقديم سعر فائدة سنوي بنسبة ٤ أو ٥٪ على سندات المهاجرين يمكن أن يكون جذابا.

ويمكن أن يمثل مستثمرو المهجر مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من المستثمرين الأجانب الآخرين؛ لأن معرفتهم بأحوال بلد المنشأ تقلل عادة من شعورهم بالخطر. وعلى وجه التحديد، يقل شعور المهاجرين بالقلق من مخاطر تخفيض قيمة العملة لأنهم على الأرجح سيستخدمون العملة الوطنية في أي وقت. وقد أصدرت إثيوبيا سندات لمهاجريها، وهناك بلدان أخرى، منها رواندا وزمبابوي وكينيا ونيجيريا - في سبيلها إلى ذلك، ومن البلدان الإفريقية الأخرى

التي لديها أعداد كبيرة من المهاجرين ويمكن أن تنظر في إمكانية إصدار سندات المهاجرين: أوغندا وتونس وزامبيا والسنگال وليبيريا ومصر والمغرب. غير أن ارتفاع المخاطر السياسية وضعف النظم القانونية وعدم وجود شبكات مصرفية عالمية ونقص الخبرة المالية في العديد من هذه البلدان تحد من إمكانية إصدار سندات المهاجرين. وعلى سبيل المثال، فإن سند المهاجرين الذي أصدرته إثيوبيا في عام ٢٠٠٩ لم يجذب المستثمرين المهاجرين لمزاعم بقوة الشعور بالمخاطر السياسية. وتستطيع الضمانات الجزئية المقدمة من بنوك التنمية متعددة الأطراف أن تعزز الجدارة الائتمانية للعديد من سندات المهاجرين. وتستطيع الاستقصاءات حول خصائص الدخل والاستثمار لدى المهاجرين وتصورتهم عن المخاطر السياسية أن تساعد في تسعير سندات المهاجرين وتسويقها. وتستطيع السفارات والقنصليات في الخارج أن تقوم بدور كبير في تسويق مثل هذه السندات.

ومع ذلك هناك بعض المخاطر التي تتعرض لها بلدان المنشأ. فالتدفقات الوافدة الكبيرة من العملة الأجنبية بعد إصدار مثل هذه السندات، والتدفقات الخارجة المحتملة عندما يحين أجل استحقاق هذه السندات، تقتضي إدارة اقتصادية كلية حريصة خاصة لسعر الصرف. وحتى لو تم إصدار السند بالعملة المحلية، فإن البلدان يجب أن تولي اهتمامها إلى إدارة أسعار الصرف وللإدارة التحوطية للدين.

نقل المهارات والتكنولوجيا: قد يزود المهاجرون أيضا شركات بلدان المنشأ بفرصة الحصول على التكنولوجيا والمهارات من خلال الجمعيات المهنية (مثل نقابة الأطباء وأطباء الأسنان الغانيين في المملكة المتحدة)، والتعيينات المؤقتة للمغربيين المهرة في بلدان المنشأ، والتعليم عن بعد، والعودة (أساسا لفترة قصيرة) للمهاجرين ذوي المهارات الفائقة.

ولقد حدث تغير في التفكير في السنوات الأخيرة، فبدلا من النظر إلى هجرة الأفراد المهرة باعتبارها خسارة، فإن العديد من الاقتصاديين وصناع السياسة يرونها فرصة للحصول على مشروعات التجارة والاستثمار والمعرفة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة ترفع مستوى المهارات المحلية لأن أمل الحصول على وظائف عالية الأجر وظروف عمل جيدة في الخارج تشجع المواطنين على الالتحاق بالمدارس المهنية.

ويمكن استغلال مهارات المهاجرين بإنشاء شبكات لتبادل المعرفة. وتشمل بعض المبادرات برامج للمربين - الرعاة في قطاعات أو صناعات معينة، ومشروعات الأبحاث المشتركة، وأليات مراجعة النظراء، والعودة الفعلية (من خلال التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني)، وزيارات وتعيينات قصيرة الأجل. ولزيادة منافع هذه الأنشطة، يتعين على البلدان أن تقوم بمسح الموارد البشرية المتاحة لدى مهاجريها، وإنشاء شبكات فعالة، وتنمية أنشطة وبرامج محددة. وعلى سبيل المثال، هناك بعض المبادرات الصغيرة الرائدة التي تدعو أعضاء من الجاليات المهاجرة لتدريس برامج في الجامعات الإفريقية.

حشد موارد جالية المهاجرين

بدأت بلدان داخل إفريقيا وخارجها في تنفيذ سياسات لتشجيع تدفقات الموارد المالية والمهارات والتكنولوجيا من الجاليات المهاجرة. ويعيد كثير من البلدان توجيه سفاراتها في الخارج للتواصل مع جاليات المهاجرين.

وقد أنشأ عدد قليل من البلدان الإفريقية هيئات حكومية لتشجيع الجاليات المهاجرة على الاستثمار، ومساعدة المجتمعات المحلية وتقديم المشورة على

سياساتها الخارجية، بل أيضا لتعزيز تنمية بلدان المنشأ. وقد حاول بعض بلدان المقصد في أوروبا تشجيع عودة المهاجرين المهرة، ولكن التجربة كانت حتى الآن مخيبة للأمال إلى حد كبير نتيجة العدد المحدود من المهاجرين ممن شملتهم التجربة، ومشاعر الرفض للمعاملة التفضيلية للعائدين، والمخاوف من تخصيص الأموال لجذب العمال الذين كانوا سيعودون على أي حال. فعلى سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعيينات للتنمية تمتد ثلاثة أسابيع حتى ثلاثة أشهر للمغتربين، بتكلفة أقل كثيرا عما كان سيتكبده لو كان قد استأجر استشاريين محترفين. إلا أن برنامج نقل التكنولوجيا كان مخيبا للأمال لأن الاتصالات مع المغتربين لم تستمر أو أن أعضاء الجالية المهاجرة لم يقيموا إلا لفترة قصيرة نسبيا.

السماح بالمواطنة المزدوجة يمكن أن يشجع على زيادة مشاركة المهاجرين في بلدان المنشأ.

وتدخل بلدان المقصد أيضا في هذه العملية. إذ يمول بعضها- مثل فرنسا وكندا وهولندا- مشروعات للتنمية تنشئها مجموعات من المهاجرين أو تساعد في بناء قدرة منظمات المهاجرين. كذلك تحت مجموعات المهاجرين العديد من بلدان المقصد على توفير تمويل مقابل (كما في برامج المكسيك «٣ - ١») الموجهة لجمعيات مواطني البلدات المقيمين في الولايات المتحدة) أو التخفيضات الضريبية للمساهمات الخيرية أو الاستثمارات في بلدان المنشأ. ومن شأن عدم كفاية المعلومات عن الجاليات المهاجرة وقلة تفهم أوضاعها إضعاف الجهود المبذولة لزيادة مساهماتها لبلدان المنشأ. وإعطاء أولوية قصوى لتغيير هذا الوضع هو أمر ضروري للمجتمع الدولي المهتم بتعبئة موارد الجاليات المهاجرة.

ديليب راثا هو الخبير الاقتصادي الأول ومدير وحدة الهجرة والتحويلات في البنك الدولي والمدير التنفيذي لاتحاد أبحاث الهجرة من الفقر. وسونيا بلارزا خبير اقتصادي أول في وحدة الهجرة والتحويلات في البنك الدولي وزميلة باحثة في معهد IZA لدراسة سوق العمل.

يستند هذا المقال إلى كتاب بعنوان "Diaspora for Development in Africa"، تولى تقيحه التحريري سونيا بلارزا وديليب راثا، ونشره البنك الدولي في ٢٠١٠.

المراجع:

Mohapatra, Sanket, George Joseph, and Dilip Ratha, 2009, "Remittances and Natural Disasters: Ex-post Response and Contribution to Ex-ante Preparedness," Policy Research Working Paper No. 4972 (Washington: World Bank).

Okonjo-Iweala, Ngozi, and Dilip Ratha, 2011, "A Bond for the Homeland," Foreign Policy, March 24.

Ratha, Dilip, and Sanket Mohapatra, 2011, "Preliminary Estimates of Diaspora Savings," Migration and Development Brief 14 (Washington: World Bank).

World Bank, 2011, Migration and Remittances Factbook 2011 (Washington, 2nd ed.).

مستوى السياسة. وتشارك مثل هذه الهيئات في جمع بيانات عن المهاجرين، وتقديم المعلومات والاستشارات، والخدمات القنصلية، وفي بعض الأحيان، تسهيل مشاركة المهاجرين في برامج التأمينات الاجتماعية والإسكان والتأمين في أوطانهم. وقد اتخذت المبادرات الحكومية أشكالًا متنوعة- بدءًا من إنشاء وزارات مكرسة للتعامل مع الجاليات المهاجرة وصولًا إلى إضافة وظائف محددة لوزارات قائمة كوزارات الخارجية والداخلية والمالية والتجارة والشؤون الاجتماعية والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض الحكومات مجالس أو مؤسسات لا مركزية تتعامل مع شؤون الجاليات المهاجرة، حققت درجات متفاوتة من النجاح.

المؤسسات الحكومية في الخارج، خاصة السفارات والقنصليات، يمكن أن تقوم بدور رئيسي في التواصل مع المهاجرين. خلص مسح أجري أخيرًا للسفارات الإفريقية في فرنسا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كجزء من مشروع البنك الدولي عن الهجرة في إفريقيا إلى أن كثيرًا من هذه السفارات لديها معلومات محدودة عن عدد أعضاء الجالية المهاجرة، وأن الأمر يقتضي تحسين التنسيق بين السفارات والوزارات الحكومية، وأن هناك حاجة ملحة لتدريب العاملين في السفارات حول كيفية العمل مع الجاليات المهاجرة.

تشجيع نمو شبكات القطاع الخاص قد يكون الطريقة الفعالة لإنشاء روابط مع المهاجرين. ويمكن للاستثمارات في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة أن تيسر مثل هذه الروابط. وقد خفف بعض الحكومات القيود المفروضة على ملكية الأجانب للأراضي لجذب استثمارات المهاجرين؛ والحقيقة، أن تقديم تخفيضات صغيرة على شراء الأراضي يمكن أن يقوي الصلة مع الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين.

ومن شأن السماح بالمواطنة المزدوجة أن يشجع زيادة مشاركة المهاجرين في بلدان المنشأ وذلك عن طريق تسهيل السفر، وتجنب القيود التي يواجهها الأجانب في بعض المعاملات (كالحمل المؤقت أو ملكية الأراضي)، وتوفير فرص الحصول على الخدمات العامة والمزايا الاجتماعية. وبشكل أعم، يمكن أن تساعد المواطنة المزدوجة على الإبقاء على الروابط العاطفية مع بلد المنشأ، وبذلك تشجع الاتصال الدائم والاستثمار. وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن ٢١ بلداً إفريقياً فقط من أصل ٥٤ بلداً يسمح بالمواطنة المزدوجة. وقد بينت حوارات أجريت مع مجموعات وأفراد من المهاجرين أن منحهم حق الانتخاب وسيلة مهمة لتشجيع مزيد من الارتباط ببلد المنشأ.

وكما هو الحال مع المستثمرين والشركاء التجاريين المحتملين الآخرين، يواجه المهاجرون الذين يسعون للاستثمار أو التجارة مع بلدان إفريقية في كثير من الأحوال مناخاً غير مشجع للأعمال في تلك البلاد مما يقيدهم ويربكهم. وتتأثر قرارات المهاجرين بالاستثمار في أوطانهم والعودة إليها بالروتين المفرط، والتأخيرات الجمركية، وضعف البنية التحتية، والفساد، والافتقار إلى استقرار الاقتصاد الكلي، والحواجز التجارية، والافتقار إلى الأمن القانوني، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية. فحشد مساهمات المهاجرين في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا تتطلب مناخاً مواتياً للأعمال، وقطاعاً مالياً سليماً وشفافاً، وأنظمة قضائية سريعة وكفؤة، ومناخاً آمناً للعمل.

وتعمل الولايات المتحدة وكثير من البلدان مرتفعة الدخل في أوروبا مع مجموعات من الجاليات المهاجرة في البلدان النامية ليس فقط لتحقيق أهداف